

أصلاً، على فلسطيني الداخل. فهذه القوانين العنصرية، ستقود الدولة العبرية، عاجلاً أم آجلاً إلى دولة فصل عنصري (أبرتهيد)، وهذا ما حذر منه سفير جنوب أفريقيا السابق في إسرائيل، الذي رفض الحصول على جائزة إسرائيلية، مشدداً على أن سياسة إسرائيل ضد الفلسطينيين لا تختلف بالمرّة عن سياسة الأبرتهيد التي كانت سائدة في دولته إبان حكم الأقلية البيضاء. ومن المؤسف حقاً أن تبحث عن الصدق في عصر الخيانة، وتبحث عن الحب في قلوب جبانة، ذلك أن مدينة (الروابي) التي تُقام من قبل الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة وافقت على تسلم الجائزة.

والشيء بالشيء يذكر: أبناء الطائفة المعروفة في البلاد فُرض عليهم التجنيد الإجباري منذ إقامة إسرائيل، وما زال الشباب الدرزي يخدمون في جيش الاحتلال، على الرغم من أن نسبة الرفضين للخدمة في جيش الاحتلال ترتفع بوتيرة عالية من منطقتين عقائديّة وأخرى دينيّة، وعلى الرغم من أن أبناء هذه الطائفة طبقوا المقولة التي طبعها شارون، وخدموا في جيش الاحتلال، إلا أن السؤال الذي يبقى مفتوحاً هو: هل تحسنت ظروفهم المعيشية؟ هل تحوّلت قرانهم وبلداتهم إلى ما يُشبه البلدات اليهودية؟ الجواب على هذين السؤالين سلبي، إن لم يكن أكثر، ذلك أن الشاب الدرزي بعد إنجازه الخدمة العسكرية، يعود إلى بلده ليجد أن شيئاً لم يتغيّر، كما أن فرص العمل لديهم شبه معدومة، ونسبة البطالة في القرى العربية الدرزية لا تختلف كثيراً عن نسبة البطالة في القرى العربية الفلسطينية. بكلمات أخرى، الشاب العربي الدرزي، الذي يُنهي الخدمة العسكرية يعود بعد ذلك، بحسب المؤسسة الإسرائيلية، إلى خانة العرب، الذين تُمارس ضدهم العنصرية على جميع أشكالها. من هنا نقول ونفصل ونجزم بأن ادعاء حكّام إسرائيل واجبات مقابل الحقوق، هي فرية أو كذبة يسوقونها للتخلص من منح المواطن العربي ما يستحقه حسب القانون.

خلاصة الكلام: القيادات العربية في الداخل الفلسطيني، على مختلف مشاربها، مُلزّمة بتصعيد النضال القانوني لتفويت الفرصة على المؤسسة الإسرائيلية بتفتت المجتمع العربي في مناطق الـ48، والإثبات لهم أن ما فشلوا في تحقيقه في الستينيات من القرن الماضي، مصيره سيكون مزبلة التاريخ. وربما يُسمح لنا هذا بالقول، ما دام كل العرب الصادقين والكاذبين يزعمون أن المعركة الأساسية هي من أجل فلسطين، فالأجدر أن يعرف الفلسطينيون هذا، وأن ينشغلوا في نضالهم الداخلي ضد سياسات إسرائيل، بدل أن يتناكفوا مع أو ضد الإشكالات العربية، لأنهم يفعلون شيئاً هنا، ولا يؤثروا قطعاً هناك.

\* كاتب من فلسطيني 48

وخاصة في المشرق والجزيرة. وإذا وضعنا في الاعتبار أن هذه المنطقة هي فيفساء مذهبية وطائفية منذ ألفي عام، فلماذا تنفجر بكل هذا التخلف والوحشية اليوم؟ بل من هو الطرف الذي لا يتعاطى مع هذه المنطقة إلا من باب الأديان، التقسيم الديني والتقسيم داخل الدين الواحد؟ إنه الرأسماليات الغربية التي بدأت ذلك منذ 1860 حيث أشعلت المذابح بين المواردنة والدروز. ثم جاء الاستعمار الغربي المباشر الذي أصر على قراءة المنطقة دينياً ليس فقط عبر سياساته بل حتى في الأكاديمية. ومع ذلك لا تكمن المشكلة في أهداف العدو، بل تكمن في ثمنه من توظيف الكثرين في مجتمعاتنا كما يريد. وهذا تحديداً ما يُشجع إسرائيل على تشغيل هذا المحرك داخل الأرض المحتلة ما دام تشغيله - وبكل وحشية - حاصلاً في سوريا والعراق وبحريك خليجي.

قبل سنوات عدّة، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، مجرم الحرب أرييل شارون، بزيارة إلى مدينة الناصرة، وعقد اجتماعاً مع شخصيات سياسية واجتماعية واقتصادية من فلسطيني الداخل، اعتمدت المنصة وبدأ بالتحدث، في حين كان المئات من أبناء شعبنا يتظاهرون خارج القاعة، التي تحوّلت إلى كعكة عسكرية، بخطب بلهجة استعلائية، بحزم وبصرامة وأطلق مقولته المشهورة، ولكنها ليست المأثورة: اخدموا في الجيش تحصلوا على المساواة، الحقوق مقابل الواجبات. شارون، الذي ارتكب المجازر بحق الشعب الفلسطيني من قبية وحتى صبرا وشاتيلا، نسي أو تناسى أنه في دولة تزعم أنها ديموقراطية ليبرالية لا يُمكن بأي حال من الأحوال ربط الحقوق بالواجبات، ولكن إسرائيل المارقة بامتياز، والتي لم تُنفذ منذ إقامتها في العام 1948 وحتى اليوم، أكثر من ستين قراراً صادراً عن مجلس الأمن الدولي، تؤمن بأنه يحق لها ما لا يحق لغيرها، وأقاربها يُحاولون عبر الطرق الالتفافية الخبيثة تهديد العرب الفلسطينيين في الداخل، للتخلص من الاستحقاقات مثل منحهم الحقوق، التي نصّت عليها وثيقة استقلالهم، والالفت أنه مع مرور السنوات باتت العنصرية، أو التمييز العنصري ضد العرب من قبل المؤسسة الحاكمة، القاعدة وليس الاستثناء، فعلى سبيل الذكر لا الحصر، شاهدت في مدينة إيلات الجنوبية إعلاناً عن: مطلوبة للعمل في حانوت للألبسة الداخليّة شابة، شريطة أن تكون قد أدت الخدمة العسكرية، والسؤال ما علاقة الألبسة الداخليّة على جميع أنواعها بالمحافظة على أمن هذه الدولة؟ ليس لدي أي جواب، سوى أن العنصرية، التي قامت السلطات الإسرائيلية بمأسستها بمنهجية انتقلت إلى الشعب، بحيث باتت العنصرية رياضة وطنية يُمارسها الإسرائيليون ببراعة يُحسدون عليها، فضلاً عن أن الكنيسة تحوّلت إلى هيئة لتشريع وقوننة الأيديولوجيات المتطرّفة، التي تسعى إلى تضيق الحيز، الضيق

حاولت  
مؤسسات  
الدولة  
العبرية  
ترويض  
الأقلية  
الفلسطينية  
في الداخل  
(ا ف ب)



## إنه جيد يعرف أن صراعه الأساس هم الاحتلال وإفرازاته المحلية

سحب الاستقالة أو تكليف شخص آخر بتأليف حكومة جديدة، أو وضع حدٍّ لـ«الانتباس المُقنّع»، في تحمل رئيس السلطة مهمة رئاسة الحكومة المقبلة، سيكون لهاة جديدة، تحاول أخذ شعبنا إلى حالة من الرهان على السراب. إن تطورات الأوضاع الداخلية المحتقنة داخل الضفة، بفعل الأزمة الوطنية - فقدان البرنامج الكفاحي وأداته الموحدة/ الائتلافية لمواجهة الاحتلال والغزو - وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة وصراع الديكة على فتات الوليمة/ الصلاحيات، هو الذي ساعد على

الدافع الأساسي في رغبة الرئاسة أن يسحب الحمد لله استقالته، هو الموعد القريب لزيارة جون كيري للمنطقة بهدف إعادة «الثقة المفقودة» بين طرفي الصراع، في محاولة لإعادة الروح إلى جثة المفاوضات، بهدف جلب حكومتي العدو والسلطة، لطاولة الحوار والاتفاق، عبر مشاركة الحكومة الأردنية. إن الشعب الفلسطيني وهو يتابع المسرحية العبيثية المسماة «صراع السلطة والحكومة»، يعرف بحكم خبرته التاريخية المعقدة بدماء شهدائه ومعاناة أسرهم وهم بيوتهم وتهجيرهم من مدنه وقراه، وبعسف الاحتلال وقوانينه الفاشية، أن الخطر الذي يهدد وجوده المادي ليس الصراع الوهمي على صلاحيات سرابية بين سلطة وحكومة، أو بين حكومتين في ظل الاحتلال. لأن المفقود أساساً هو الحرية، التي ستكون السيادة الوطنية أحد مرتكزاتها. ولهذا فإن أي موقف انتقاري يراهن على

مباشرة بعد تشكلها، أياماً صعبة في مواجهة الحركة الشعبية، خصوصاً أن تلك الحكومة كانت قد أصدرت عدة قوانين، منها إقرار رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة، الذي سيؤدي لارتفاع جديد في تكاليف الحياة اليومية، في المحروقات وأجور النقل والكهرباء والمواد التموينية والعلاج الصحي والأدوية، وهو ما عبرت عنه تظاهرات الاحتجاج التي شهدتها مدن نابلس ورام الله والخليل في الأسبوع الأول من عمر الحكومة القصير. حاولت مؤسسة الرئاسة معالجة أمر الاستقالة من خلال مندوبين. أحدهما مسؤول أمني بارز - زارا الحمد الله في منزله ببلدة عنبتا. هذه المحاولة ترتبط بمجموعة عوامل داخلية، في الضفة، وفي مقابلة سلطة غزة، التي تعاني من أزمات عديدة تشهدها بيانات وصرخات الاحتجاج من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل «حمسة» المجتمع. لكن